هل الاقتصاد الإسلامي علم مستقل؟ وما علاقته بالاقتصاد العادي، وفقه المعاملات الإسلاميّة؟

نبيل صبحي أبوزيد

باحث ماجستير اقتصاد جامعة دمنهور / مصر

ظهر مصطلح الاقتصاد الإسلامي إلى الساحة الاقتصادية منذ أربعة عقود أو يزيد قليلاً، ومنذ ذلك الحين وقد أبلى بلاءً حسنًا في كثير من البلدان؛ إذ ساعد اقتصاديات كثير من الدول على التنمية والتقدم والازدهار، وكذلك قد أنقذ اقتصاديات كثيرة وبنوك عديدة من أزمات حقيقيّة لم يقف في وجهها المذاهب الاقتصادية المنتشر والمعمول بها على المستوى العالمي.

على الرغم مما سبق، ما يزال الاقتصاد الإسلامي يمثل نقطة مشوشة عند كثير من الناس، فالبعض لم يظهر له مدى أهمية الاقتصاد الإسلامي بل إن البعض يذهب أبعد من هذا فينكرون وجود ما يُسمى بالاقتصاد الإسلامي أصلاً فهذه نقطة تشويش من جانب المخالفين.

والتشويش الآخر يأتي من الجانب المؤيدين للاقتصاد الإسلامي فيتكلم فيه مَن لا يحسنه وليس هو فنّه فتجد الوعاظ والخطباء والفقهاء يتكلمون فيه.

فأردت من هذه الورقة أن أبين الآتي:

- علاقة الدين بالاقتصاد.
- علاقة الدين الإسلامي بالاقتصاد.
- هل الاقتصاد الإسلامي علمًا أم نظامًا؟
- علاقة الاقتصاد الإسلامي بالاقتصاد العادي الوضعي.

علاقة الاقتصاد الإسلامي بفقه المعاملات الماليّة الإسلاميّة.

علاقة الاقتصاد بالدين

منذ نشأة الاقتصاد كعلم وهو يرتبط بالعلوم الدينيّة إلى أيامنا هذه، فكثير من علماء الاقتصاد المتقدمين جاءوا من طبقات الرهبان وعلماء اللاهوت، فترى مثلاً في العصور القديمة فيزيوقرطيين في أوائل القرن الثامن الميلادي كانت مشاعرهم اتجاه الأرض والناس تقوم على أساس الأفكار المسيحيّة، وفي العصر الحديث ترى مثلاً ميلتون فريدمان الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٧٠ الذي تتلمذ على يديه عدد كبير من رؤساء أمريكا

الجمهوريون، ورؤساء وزراء بريطانيون، وبعض مدراء صندوق النقد الدولي، وآخر ثلاث رؤساء للمصرف الفيدرالي الأمريكي يصف نفسه في ذروة تألقه بأنه " واعظ قديم الطراز، يُلقي عظة يوم الأحد"[1].

في الواقع فإن الدين يتناول معتقدات الناس وسلوكهم، وطالما أن معتقدات الناس تؤثر في السلوك وأن السلوك يشمل الجوانب الاقتصاديّة وإضافة إلى الجوانب الاجتماعيّة والعاطفيّة وغيرها فإنه يجب أن يكون لكل دين من الأديان موقف اقتصادي خاص به ويجب أن يكون لكل دين من الأديان اتجاهات اقتصاديّة خاصة به أيضاً[2].

إذن توجد علاقة قويّة بين علم الاقتصاد وعلماء الدين؛ إذ أن الاقتصاد أحد العلوم الإنسانيّة وكذلك الدين هو أحد فروع العلوم الإنسانيّة فيوجد بينهم تقاطع في كثير من المواقف وهذا الذي جعل كثير من علماء الدين في طوائف كثيرة منذ القدم يتكلمون في الاقتصاد بدافع من دينهم.

علاقة الدين الإسلامي بالاقتصاد

فإذا كان لكل دين منهجه في توجيه وتفسير السلوك الإنساني والذي من جملته السلوك الاقتصادي للأفراد والجماعات؛ فإن دين الإسلام هو أولى الديانات بهذا؛ لأن الإسلام قد جاء بمنهج متفرد عن كل المناهج السابقة، فهو منهج موجه لكل شئون الحياة، ومن جملة ما جاء به الإسلام وتفرد به المنهج الاقتصادي ونجد هذا في واضحاً جلياً عند النظر في الوحيين القرآن والسنة فنجد نصوصاً نستطيع من خلالها أن نستخلص علاقة الإسلام بالاقتصاد:

١- وجود كم كبير جداً من المبادئ والتوجيهات والتشريعات والأحكام التي تكوّن - لا محالة - نظاماً اقتصادياً متميزاً، يعتبر إطاراً مكتملاً يحيط بالسلوك الاقتصادي، ويوجهه في اتجاه معين مرغوب فيه[3].

فالناظر في الوحيين يجد أنّ الإسلام قد جاء بنظام متكامل يوجه السلوك البشري بصورة عامة والاقتصادي بصورة خاصة، وبنظرة سريعة على كتاب من كتب الفقه الإسلامي يجد القارئُ كيف تعمق الإسلام في وضع المعالم العامة للحياة وخاصة في التعاملات الماليّة الاقتصاديّة، والإسلام يطلب من كل أتباعه أن يجعوا الإسلام منهجاً وقائداً وموجهاً في كل شئون حياتهم، قال تعالى (قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمي) الأنعام:١٦٢.

---

[1] - نعومي كلاين (عقيدة الصدمة) ص 16 شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت. لبنان الطبعة الثالثة 2011 م

[2] - منذر قحف (الاقتصاد الإسلامي علمًا ونظامًا) ص 5نشر إلكتروني بدون سنة نشر ولا دار نشر

[3] - مرجع سابق ص (7)

فالصلاة هي أعظم ركن عملي في الإسلام، والنسك يعني الذبح المطلوب من المسلم أن يجعله لله بمعنى أنه ينوى عند ذبحه أنه لله لا شريك له، وكذلك الحياة كلها أعمالها وأشغالها، وكذا عند الموت يموت لله على دين الله، هذا مطلوب من كل مسلم.

ويوجه الإسلام كذلك أتباعه إلى أن يجعلوا كل أعمالهم لهدف واحد وهو عبادة الله، وادخار أعمالاً صالحة يجدها المسلم في الآخرة، فإن كانت الآخرة هي هدف المسلم فإنه لا يستطيع أن يصلحها ويعمرها إلا بإصلاح دنياه التي يحيا فيها، فالدنيا هي مزرعة والآخرة فيها الحصاد؛ لذا وجه الإسلام أتباعه إلى أن يعملوا على إصلاح وإعمار دنياهم بكل قوّة علميّة وعمليّة، وأمرهم بالسعي إلى أن يستغلوا الموارد التي وهبه الله لهم في الدنيا.

وتجد كثيراً ما ينص الفقهاء على أن بعض الأعمال التي فيها إصلاح وعمران للدنيا وتحسين وتطور الحياة للناس يجعلها الفقهاء فروض كفائية[1] يجب أن يتفرغ لها بعض المسلمين ليتقنوها ويقدموها للناس وإن لم يتفرغ لها أحد واحتاج الناس لها فإنه يأثم كل المسلمين وهذا ليس إلا توجيه لسلوك المسلم إلى إعمار دنياه وتحفيزه للإصلاح والعمران الاقتصادي.

٢- وجود مقولات عديدة تمثل في مجموعها مُعطيات موضوعيّة تعين على فهم السلوك الاقتصادي للأفراد والجماعات[2].

بنظرة سريعة على بعض آيات القرآن أو أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم تجد أن الإسلام جاء بمقولات وصفية ووضع لنا خطوط عريضة نستطيع من خلالها أن نصل إلى فهم السلوك الإنساني في التعاملات الاقتصادية ونستطيع أن نحللها من خلال هذا القول الشرعية مثل:

- قال تعالى: (زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة) آل عمران: ١٤.

- وقال النبي عليه الصلاة والسلام (لو أن لابن آدم واديًا من ذهب لابتغى ثانيًا) متفق عليه.

فمن خلال هاتين النقطتين كوّن الإسلام قناعة ومنهجًا للتعاملات الاقتصادية إذ أن دين المسلم يأمره بذلك وهو يعلم في قرارة نفسه أن الله لا يأمره إلا بخير، ولا ينهاه إلا عن شر.

---

[1] - معنى فرض كفاية أنه إذا قام به من يكفى سقط الإثم عن سائر الناس، وإن لم يقم به مَن يكفى أثم الناس كلهم و من أمثلة فروض الكفاية (الصناعة والزراعة وعلوم الذرة والفضاء والطيران وعلوم الاجتماع والاقتصاد) وأمثلها التي يحتاجها الناس اليوم.

[2] - منذر قحف (الاقتصاد الإسلامي علمًا ونظامًا) ص 7 نشر إلكتروني بدون سنة نشر ولا دار نشر.

هل الاقتصاد الإسلامي علم، أم نظام للحياة؟

إذا اتفقنا على أن الدين الإسلامي جاء لأتباعه بمنهج يستطيعون من خلاله أن يكوّنوا توجهات وقرارات في التعاملات الاقتصاديّة، فهل نستطيع أن نسمي ما جاء به الإسلام في شأن التعاملات الاقتصاديّة علمًا كباقي العلوم أم هو مجرد نظام للحياة الاقتصاديّة للمسلم؟

اختلفت أنظار الباحثين حول هذه القضية، فمنهم مَن يرى أن الاقتصاد الإسلامي ليس علمًا مستقلاً كباقي العلوم، وإنّما هو منهج يسير به المسلم في حياته وينظم به تعاملاته الاقتصاديّة، وكان أول مَن قال بهذا القول هو محمد باقر الصدر في كتابه " اقتصادنا " حيث أفرد فصلاً بعنوان " الاقتصاد الإسلامي ليس علمًا " ومن جملة ما قال :(ونحن حين نقول أن الاقتصاد الإسلامي ليس علمًا نعني أن الإسلام دين يتكفل الدعوة إلى تنظيم الحياة الاقتصاديّة كما يعالج سائر نواحي الحياة وليس علمًا اقتصاديًا على طراز علم الاقتصاد السياسي وبمعنى آخر هو ثورة لقلب الواقع الفاسد وتحويله إلى واقع سليم وليس تفسيراً موضوعيًا للواقع)[1] .

لكن أغلب الباحثون لم يوافقوا الصدر على كلامه منهم مثلاً الدكتور محمد أنس الزرقا وناقش هذا القول وبين أن حقيقة قول الصدر لا تعني أن الاقتصاد الإسلامي كله نظامًا وليس علما بل حقيقة قوله أن الاقتصاد الإسلامي فيه جزء علمي وجزء تطبيقي فقال : إن الاستاذ الصدر يرى أن الاقتصاد الإسلامي ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : المذهب أو النظام الاقتصادي في الإسلام ومهمة هذا القسم ليست تفسير الحياة الاقتصاديّة بل الدعوة إلى تغيرها حتى تصبح مطابقة للإسلام

علم الاقتصاد الإسلامي ومهمته التفسير العلمي لأحداث الحياة الاقتصاديّة في مجتمع يطبق الإسلام :

فالأستاذ الصدر – رحمه الله – ينفي أن يكون ذلك القسم الأول فقط علمًا، أما القسم الثاني فلا ينازع أنه علم بل هو يسميه علما، فلا يحسن والحالة هذه إطلاق عبارة (الاقتصاد الإسلامي ليس علمًا) وجعلها عنوان للفصل بكامله وحبذا لو استبدل بها المؤلف رحمه الله عبارة (المذاهب الاقتصاديّة ليست علماً) ما دام هذا هو حقيقة ما يقصده[2] .

وذهب أغلب الباحثين إلى أنه يعتبر علمًا مستقلاً وهذا الرأي الذي أميل إليه، لأن معلومات ومشتملات الاقتصاد الإسلاميّة موثقة في أعلى درجات الموثوقيّة، فإن معلومات الجانب المذهبي من الاقتصاد الإسلامي نجد

---

1 - محمد باقر الصدر (اقتصادنا) ص 312 دار التعارف للمطبوعات – بيروت الطبعة العشرون 1987 م

2 - محمد أنس الزرقا (تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج) ص 28 مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي 1990 م.

الموثوقيّة في أعلى صورها متمثلة في القرآن الكريم والسنة النبويّة المطهرة وبقية الأدلة الشرعية أما جانب النظام الاقتصادي فالمسائل العلميّة بعضها موثق في الأدلة الشرعيّة والبعض الآخر بالتجربة، ومن جهة أخرى فإن معلومات الاقتصاد الإسلامي منسقة مرتبة ترتيبًا منطقيًا[1].

علاقة الاقتصاد الإسلامي بالاقتصاد العادي "الوضعي"

فإذا اتفقنا أن الاقتصاد الإسلامي علم مستقل، فهل هو جزء من الاقتصادي العادي أم هو علم مستقل عنه؟

ولكي نستطيع أن نفهم العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد العادي والتي نحاول أن نشرح الرسم الآتي[2]:

رسم يوضح علاقة الإسلام بعلم الاقتصاد

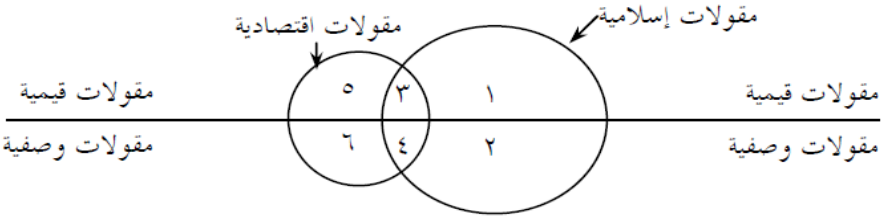

شرح الرسم

أولاً: مفاتيح الرسم

أ – مقولات قيمية المراد بها الثوابت والمسلمات والغايات، فمقولات قيمية إسلاميّة يعني الثوابت والمسلمات الإسلاميّة، ومقولات قيميّة اقتصاديّة يعني الثوابت والمسلمات الاقتصاديّة.

ب – ومقولات وصفيّة المراد بها العبارات التي تصف شيئًا معينًا؛ فالمقولات الوصفيّة الإسلاميّة يعني العبارات الإسلاميّة التي تصف شيئًا معينًا، والمقولات الوصفيّة الاقتصاديّة يعني العبارات الاقتصاديّة التي تصف شيئًا معينًا.

ثانيًا: تفسير الرسم: في هذه الرسم يوجد دائرتان، دائرة الكبرى تمثل العلوم الإسلاميّة والدائرة الصغرى تمثل علم الاقتصاد العادي، تتقاطع الدائرتان (الكبرى والصغرى) في جزء وهذا الجزء يمثل المعلومات المشتركة بين العلوم الإسلاميّة وعلم الاقتصاد وهو ما يعرف بالاقتصاد الإسلامي:

---

[1] - مطلق الجاسر (الاقتصاد الإسلامي وموقعه من العلوم) ص 14 من أبحاث منتدى الفقه الإسلامي 2015 م نشر دائرة الشئون الإسلامية والعمل الخيري جكومة دبي.

[2] - محمد أنس الزرقا (تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج) ص 12 مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي 1990 م

الجزء (١) يمثل المقولات القيمية الإسلاميّة يعني القيم التي يرشد إليها الإسلام وليس لها دخل في علم الاقتصاد مثل قوله تعالى (ولا تصعّر خدك للناس ولا تمشي في الأرض مرحًا) سورة لقمان الآية ١٨ .

الجزء (٢) يمثل المقولات الوصفيّة التي بينها الإسلام وإن لم يكن لها دخل بالاقتصاد مثل قوله تعالى عن العسل (فيه شفاء للناس) النحل الآية ٦٩ . فهذا علاقة عكسيّة بين شرب العسل والشفاء من الأمراض .

الجزء (٣) يمثل المقولات القيمية الإسلاميّة الاقتصاديّة مثل (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا) البقرة : ٢٧٨ .

الجزء (٤) يمثل المقولات الوصفيّة الإسلاميّة الاقتصاديّة مثل قوله تعالى (كلا إن الإنسان ليطغى) العلق : ٦ هذه الآية تربط بين زيادة الثروة والميل للطغيان .

وهذا الذي جاء في القرآن يتفق مع علم الاقتصاد العادي مثل ما بينه علماء الاقتصاد العادي في بحثهم عن أسباب الاحتكار والشركات متعددة الجنسيّات[1] .

الجزء (٥) يمثل المقولات القيمية التي ينفرد بها الاقتصاد العادي عن الإسلام مثل جواز أخذ الفائدة على القروض أو القول بأصل ندرة الموارد .

الجزء (٦) يمثل المقولات الوصفيّة التي ينفرد بها الاقتصاد العادي عن الإسلام مثل قانون أنجل القائل (نسبة الدخل التي تنفق على الغذاء تتناقص كلما زاد الدخل) (Engel) .

بعد عرض ما يشتمل عليها الرسم يتضح أن الاقتصاد الإسلامي ظهر في الجزء (٣و٤) من خلال المقولات الوصفيّة والقيمة الاقتصاديّة الإسلاميّة ويمكن أيضًا أن يضاف لها الجزء (٦) والذي يمثل المقولات الوصفيّة الاقتصاديّة وإن لم يأتي بها الإسلام، فيستفاد منها مثل قانون الطلب والعرض مثلاً، وأما الجزء (٥) وهو المقولات القيمية الاقتصاديّة التي انفرد بها الاقتصاد عن الإسلام وكانت مخالف للإسلام فإنها تحذف من الاقتصاد الإسلامي لأنها تخالف أصول الإسلام ويستعاض عنها بالجزء (٣) أو ما يظهر بعد دمج هذه الأجزء فيما بينها .

[1] - رفيق المصري (المجموع في الاقتصاد الإسلامي) التعليق على ورقة هل الاقتصاد الإسلامي علم؟ للزرقا ص 165 دار المكتبي الطبعة الأولى 2006 م.

بذلك يتضح لنا أن الاقتصاد الإسلامي علم فيها جزء خاص بها (قيمي / وصفي) لم يشاركه في اقتصاد عادي ولا غيره، وأيضاً فيه جزء أخذه من علم الاقتصاد العادي (قيمي / وصفي) وهذا من باب خدمة العلوم بعضها على بعض.

إذن فالاقتصاد الإسلامي علم مستقل بذاته، ولكنه يستمد مكونته من عدة علوم مكملة له، منها علم الاقتصاد العادي فليس الاقتصاد العادي هو الاقتصاد الإسلامي ولا العكس.

علاقة الاقتصاد الإسلامي بفقه المعاملات الإسلاميّة

حتى نستطيع أن نحدد الفرق بين الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات الإسلاميّة نعرف كل منهم اختصاراً ونوجد الفروق بينهما.

الاقتصاد الإسلامي:

يُعرِّف البعض الاقتصاد الإسلامي على أنه العلم الذي يبحث في المشكلة الاقتصاديّة في إطار الشريعة الإسلاميّة لكن هذا التعريف لا أرتضيه لأنه ينظر إلى الاقتصاد الإسلامي على أنه وجهًا أخر للاقتصاد ولكن بمنظور إسلامي ولا يضيف شيئًا لعلم الاقتصاد وهذا يناقض ما قررناه سابقًا ولذا التعريف الذي أرتضيه هو **(العلم الذي يبحث في أحسن الطرق للكسب الحلال وإنفاقه وتوزيعه وتنميته لتحقيق مصالح الأمة الإسلاميّة وزيادة قوتها)**[1]؛ فهذا التعريف الاقتصاد الإسلامي يرتكز على أربعة أركان:

١ – طرق الكسب. ٢ – الإنفاق. ٣ – التوزيع. ٤ – التنمية.

والهدف من هذه الأربع هو تحقيق مصالح الأمة الإسلاميّة بما يزيد من قوتها، ولكل واحد من أركان هذا التعريف تحتاج بين وتوضيح في مكان آخر إن شاء الله تعالى.

فقه المعاملات الإسلاميّة:

هو (معرفة الأحكام الشرعيّة في التعاملات الماليّة بالفعل أو بالقوة القريبة)[2]، بالفعل يعني بالاستدلال وبالقوة القريبة يعني التهيؤ لمعرفة الاستدلال ففقه المعاملات يرتكز على أصل واحد وهو إظهار حكم الشرع في

---

[1] - عبد الرحمن يسري (الاقتصاد الإسلامي بين منهجية البحث وإمكانية التطبيق) ص 18 منشورات البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

[2] - هذا تعريف الفقه كله من (مختصر التحرير لابن النجار الفتوحي الحنبلي) وأدخلت عليه تعديلًا بسيطًا ليعرف قسم واحد من أقسام الفقه وهو قسم المعاملات المالية، وكان تعريف الفقه في الكتاب هو (معرفة الأحكام الشرعية الفرعية بالفعل أو بالقوة القريبة) ص 14 مكتب دار الأرقم الطبعة الأولى 2000 م تحقيق د / محمد مصطفى رمضان

التعاملات الماليّة سواء بالوجوب أو التحريم أو الإباحة أو الكراهة أو الاستحباب. وإذا استعملنا التعريفين السابقين في تحديد العلاقة بين العلمين فسنجد أنها على مرحلتين:

المرحلة الأولى: هذه المرحلة يُبحث فيها عن الحكم الفقهي (المتعلق بالاقتصاد والمال)، ومادام أن الحكم هنا هو المطلوب، فإن هذه المرحلة تقع في نطاق علم الفقه. وباعتبار أن هذه المرحلة، موضوعها الأحكام التي يعطيها علم الفقه، لذلك تسمى هذه المرحلة باسم مرحلة الفقه الاقتصادي والمالي.

المرحلة الثانية: الحكم الفقهي المتعلق بالاقتصاد والمال ينشئ واقعة، أو ظاهرة اقتصاديّة. تحديد هذه الظاهرة الاقتصاديّة، والتعرف عليها، وتحليلها (اقتصاديًا) والعمل عليها (بسياسات اقتصاديّة) كل هذا وغيره يكون المرحلة الثانية في الاقتصاد الإسلامي[1].

مثال للتوضيح

الربا: إذا أردنا أن نعرف حكم الشرع في التعاملات الربويّة وصورها وأي من المعاملات ربويّة وأيها غير ربويّة؟ فهذا دور الفقهاء وميدانهم، أما إذا أردنا أن نعرف أثر ذلك على جانب من جوانب الاقتصاد كالعرض النقدي مثلاً وما البدائل المقترحة وما شابه ذلك فهذا دور الاقتصاديين وهو ميدانهم؛ فالعلاقة بين فقه المعاملات الماليّة والاقتصاد الإسلامي علاقة مرحليّة وتكامليّة بمعنى علاقة مرحليّة يعني أن كل علم له مرحلة من مراحل النظر في إظهار حكمه في الواقعة، فالفقه يبين الحكم والاقتصاد يشرح ويحلل ويقترح سياسات وحلول، وعلاقة تكامليّة لأن كل علم يكمل الآخر ولا يستغني أحدهما عن الآخر ولا يغني أحدهما عن الآخر، فالفقيه يتكلم في الأحكام بلسان الفقهاء والاقتصادي يتكلم في الظاهرة ويحللها بلسان الاقتصاديين؛ فإذا حلّ بعضهم محل بعض حدثت خطأ كثير، وقصور كبير ذكر أمثلة كثيرة من هذه الأخطاء الدكتور الزرقا[2].

النتائج

١. يوجد ارتباط قوي بين الاعتقادات الدينيّة والمذاهب الاقتصاديّة.

٢. الإسلام جاء بنظام اقتصادي متفرد عن غيره.

٣. الاقتصاد الإسلامي علم مستقل ومذهب تطبيقي.

---

[1] - رفعت العوضي (بين علم الفقه وعلم الاقتصاد الإسلامي) مجلة الداعي الشهرية الصادرة عن دار العلوم ديوبيد الهند العدد 5ا السنة 38

[2] - أنس محمد الزرقا (ثنائية المعرفة في علم الاقتصاد الإسلامي ونتائجها المنهجية) ص31 وما بعدها ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع للاقتصاد الإسلامي. جامعة الملك عبد العزيز – جدة

٤ . الاقتصاد الإسلامي ليس هو علم الاقتصاد العادي ولا وجهًا آخر لأي مذهب اقتصادي بل هو علم ومذهب متفرد عن غيره.

٥ .الاقتصاد الإسلامي ليس هو علم فقه المعاملات الماليّة في الشريعة الإسلاميّة بل بينهما علاقة مرحليّة تكامليّة.

المصادر

1 – يوسف كمال: الإسلام والمذاهب الاقتصاديّة المعاصرة | دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة الطبعة الثانية 1990 م.

2 – مطلق الجاسر: الاقتصاد الإسلامي وموقعه من العلوم | من أبحاث منتدى الفقه الإسلامي 2015م نشر دائرة الشئون الإسلامية والعمل الخيري دبي.

3 – عيسى عبده: الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهج | دار نهضة مصر للطبع والنشر الطبعة الأولى 1974 م.

4 – منذر قحف: الاقتصاد الإسلامي علمًا ونظامًا | نشر الكتروني بدون سنة نشر ولا دار طبع.

5 – رفيق المصري المجموع في الاقتصاد الإسلامي | دار المكتبي الطبعة الأولى 2006.

6 – عبد الرحمن يسري: الاقتصاد الإسلامي بين منهجية البحث وإمكانية التطبيق | منشورات البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بدون سنة نشر.

7 – أنس الزرقا: تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج | مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي المجلد 2 سنة 1990.

8 – أنس الزرقا: ثنائية مصادر المعرفة في علم الاقتصاد الإسلامي ونتائجها المنهجية (ورقة موقف) مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع للاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز – جدة بدون سنة نشر.

9 – نعومي كلاين: عقيدة الصدمة | شركة المطبوعات للتوزيع والنشر الطبعة الثالثة 2011 ترجمة نادين خوري.

10 – رفعت العوضي: بين علم الفقه وعلم الاقتصاد الإسلامي | مجلة الداعي الشهرية الصادرة عن دار العلوم ديوبند العدد 5 سنة 38.